حول العلاقات الاقتصادية العربية ـ الامريكية*

دكتور الطـاهر الجهيمى**

هناك مسائل وموضوعات كثيرة وهامة تقع فى اطار العلاقات الاقتصادية العربية ـ الامريكية ، ولكنى سأطرح بعض من هذه المسائل فقط ، وهـو البعض الذى اعتقد انه ما من شك يشغل الرأى العام الامريـكى والرأى العام العربى خصوصا خلال فترة الخمس سنوات الاخيرة . وهذه المسائل هـى :

(١) موضوع أسعار البترول وتسعير البترول .

(٢) دور الاموال العربية فى استقرار النظام النقدى العالمى .

(٣) التمييز بين المصالح الاقتصادية العربية والمصالح الاقتصادية الامريكية. والاستخدام الحقيقى والمحتمل للموارد الاقتصادية.

(١)

تعود المستهلك الامريكى على الاسعار المنخفضة نسبيا للطاقة بما فى ذلك أسعار مشتقات النفط . ولا داعى هنا للخوض فى الاسباب التاريخية المفسرة لهذه الظاهرة . ولكن يكفى القول بأن المستهلك المتوسط فى الولايات المتحدة صار يتوقع الا تزيد تكاليف احتياجاته من الطاقة على ٥٪ (خمسة

---

* بحث قدم لمؤتمر الحوار العربى الامريكى الاول الذى عقد بطرابلس فى الفترة ٩ ـ ١٣ أكتوبـر ١٩٧٨ م .

** استاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد والتجارة ـ جامعة قاريونس ـ بنغازى.

بالمائة) من دخله . فى نفس الوقت لم ينتبه المستهلك الامريكى الى التغير التدريجى الذى صار يطرأ فى السنوات الاخيرة على العلاقات السائدة بين الدول النامية والدول الصناعية بما فيها الولايات المتحدة ، كما انه لم ينتبه الى التغيير الذى طرأ على المراكز التفاوضية النسبية لهذه الدول . لهذا نجد أن المواطن الامريكى قد صعق فعلا عندما علم بالزيادات الكبيرة التى طرأت على اسعار النفط خلال الربع الاخير من سنة ١٩٧٣م والربع الاول من سنة ١٩٧٤م . ومما ضاعف من وقع تلك الزيادات على مسامع الشعب الامريكى الطريقة التى عالجت بها وسائل الاعلام هذا الموضوع ، وكذلك الادراك العام باعتماد الولايات المتحدة المتزايد على النفط المستورد ، ولا سيما النفط العربى ، فى سد احتياجاتها المتزايدة من الطاقة . ولا شك أن الكثيرين على دراية بتفاصيل الحملة الاعلامية المضادة للبلدان المصدرة للنفط وهى الحملة التى لا يزال صداها يتردد الى وقتنا هذا .

كانت الفكرة أن الاسعار الجديدة للنفط هى مصدر التضخم الذى تعانى منه الولايات المتحدة ، وهى ايضا مسئولة ، ولاسباب غير واضحة وربما متناقضة ، عن حالة الكساد والبطالة . ان سردا تاريخيا لتطورات الاقتصاد الامريكى فى أعقاب الحرب الفيتنامية سيشير الى أن معدل التضخم فى الولايات المتحدة قد فات ١٠٪ فى سنة ١٩٧١م ، مما اضطر الرئيس نيكسون فى أغسطس من تلك السنة الى اعلان تحديد الاجور والاسعار ، وقطع الصلة بين الذهب والدولار . الا أن هذه الاجراءات لم تساعد كثيرا فى التغلب على التضخم لان حكومة الولايات المتحدة استمرت فى زيادة نفقاتها ، وزيادة الدين العام ، وزيادة العرض الاجمالى للنقد ، ثم أن الحالة النفسية العامة التى خلفتها ظروف التحكم فى الاجور والاسعار مهدت للارتفاع الشديد فى الاسعار الذى أعقب رفع القيود المذكورة .

هذه ظروف وتطورات كلها سبقت قرار الاوبك بزيادة أسعار النفط باكثر من عامين كاملين .

وعلى اى حال فان حملة التخويف التى صاحبت زيادة اسعار النفط قد مزجت كما هو متوقع بالسياسة . فالسيناتور هنرى جاكسون مثلا قال فى سبتمبر ١٩٧٤م بأنه يعتقد « ان العالم الصناعى كله يجابه اليوم خطرا حقيقيا وواضحا يتمثل فى تدمير اقتصادى مصدره الاحتكار النفطى العربى».

ان التقييم الموضوعى لنتائج رفع أسعار النفط فيما يتعلق بهذه النقطة يخالف محتوى ومضمون مثل هذا التصريح جملة وتفصيلا . الاستاذ هابرلر (جامعة هارفارد) كتب يقول :

« الزيادة فى أسعار النفط لم تسبب التضخم ولا الكساد ، الا بالقول الذى يتفق مع القول القديم : القشة التى قصمت ظهر البعير .. وفى الحقيقة لم تكن هذه القشة هى الاثقل ، ولم تكن الاولى ولن تكن الاخيرة ».

بعد ذلك يشير هابرلر الى ان حجم الزيادة فى تلك الفترة لم يزد عما يعادل ٤ر١٪ من حجم الدخل القومى الاجمالى للولايات المتحدة ، مما يتطلب فقط أن يرتفع المعدل العام للاسعار بذات النسبة ، حتى تتمكن الولايات المتحدة من دفع الزيادة فى تكلفة الواردات النفطية .

دكتور هلمت ميركلن ـ وهو خبير فى اقتصاديات الطاقة ، قام مع احد زملائه بدراسة لتأثير زيادة اسعار النفط على مستوى الاسعار فى الولايات المتحدة واستخلص بأن الزيادة الصافية فى مستوى الاسعار العام لا تتعدى ٤ر٢٪ ، وهو ما يتفق الى حد كبير مع نتائج بعض الدراسات التى قامت بها الاوبك وبعض وكالات الحكومة الامريكية نفسها .

والمهم ان نلاحظ فى هذا الصدد ان النسبة المذكورة لا يمكن أن تشكل

فى حد ذاتها سببا للتضخم ، لان الزيادة الطارئة فى مستوى الاسعار لا تغذى نفسها كما هو الحال فى التضخم الناجم فى زيادة أسعار السلع الصناعية .

حتى ملتون فريدمان يعتقد بأن التضخم « تصنعه الحكومات ، وهى التى تجد من المناسب أن تلوم أزمة النفط عن مشاكلها » .

بعضنا يعرف مدى الضرر الواقع على البلدان العربية من جراء التضخم السائد فى الدول الصناعية . باختصار هذه الاضرار تنجم عن حقيقتين :

(١) استمرارية التضخم فى أسعار السلع الصناعية .

(٢) ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومى فى البلدان العربية .

وكمثال على ذلك : الواردات الامريكية تمثل نحو ٤٪ من الدخل القومى الامريكى أما الواردات الليبية فتمثل نحو ٢٠٪ من الدخل القومى الليبى ، والنسبة فى كثير من الاقطار العربية ليست احسن من هذا . فلو فرضنا ان اسعار الواردات قد زادت فى فترة ما بنسبة ٢٠٪ ، فان ذلك لا يزيد من معدل التضخم السائد فى الولايات المتحدة خلال الفترة بأكثر من ٨ر٠٪ — أى أقل من واحد بالمائة — فى حين ان الزيادة فى مستوى الاسعار السائدة فى ليبيا الناجمة عن الزيادة المفترضة فى أسعار الواردات ستكون نحو ٤٪ — اى اكبر من معدل الزيادة فى سعر تضخم الولايات المتحدة بنحو خمس مرات .

وحيث ان المهم هو القوة الشرائية لايرادات النفط وليس مستواها المطلق ، فان السعر الحالى والحقيقى لبرميل النفط لا يزيد عن ٦ دولارات

بأسعار ١٩٧٤م بالرغم من ان متوسط الاسعار المعلنة يبلغ نحو ١٣ دولارا .

السؤال اذن ، كيف يجب أن تتم عملية تسعير النفط ؟

هذا سؤال تحتاج الاجابة عليه الى وقت طويل ، ولكن السؤال مهم لانه يتناول تسعير الموارد الطبيعية بصورة عامة ، ولا شك ان العالم جميعه يجب أن يهتم بكل ما من شأنه ان يساعد فى الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية .

فى النظرية الاقتصادية التقليدية يتم التسعير حسب تكلفة الوحدة الحدية ، الا اذا سادت ظروف غير ظروف المنافسة الكاملة . ولكن هناك من نبه الى ان التسعير حسب التكلفة الحدية لا يصلح الا بالنسبة للموارد المتجددة كما هو الحال فى المنتجات الزراعية والصناعية ، اما فى حالة الموارد النافذة أو النابضة كالنفط ، فان التسعير الحدى سينجم عنه اسراف وتبذير فى استخدام الموارد اللهم الا اذا دخلت فى عملية التسعير التكلفة الاجتماعية بما فى ذلك مصالح الاجيال المقبلة .

هذا مبدأ عام قد لا يفيد كثيرا فى حل المشكلة العملية وهى ايجاد سعر عادل ومجزى لمادة النفط . فى سبيل ايجاد حل عملى هناك اقتراحات منها:

١ ـ احتساب تكاليف مصادر الطاقة البديلة للنفط كالطاقة النووية والشمسية والفحم وخلافه على ان يتم الاحتساب على أساس تنمية وتطوير وتسويق هذه البدائل على أسس تجارية .

٢ ـ ربط أسعار النفط بأسعار السلع الصناعية وبالذات تلك السلع والخدمات المكونة لواردات الدول المصدرة للنفط ، على أن يتم الربط حسب معدلات مرجحة .

مسألة التسعير فى الواقع تتوقف على المراكز التفاوضية النسبيةللدول المصدرة للنفط من جهة والدول المستوردة له من جهة أخرى .

على أنه تجب ملاحظة ان مرور الزمن ليس فى صالح البلدان المصدرة لان النفط كما اشرنا مورد نافذ . وتجب ملاحظة ايضا ان الاسعار الحالية، ولو أنها تبدو مرتفعة بعض الشيء نسبة الى ما كانت عليه قبل خمس سنوات، فانها فى الحقيقة أقل من المستوى الذى يجب ان تصل اليه ، ولفهم هـذا اطرح فكرتـين :

(١) ان الاسعار الحالية لم تفلح كثيرا فى الحد من الاستهلاك العالمى للنفط كما كان متوقع بالرغم من ان مظاهر التبذير فى هذا الاستهلاك كثيرة.

(٢) ان التقديرات الموجودة لتكاليف تطوير مصادر بديلة تعتبر مرتفعـة نسبة لتكاليف النفط مما أدى الى التأخير فى تطوير هذه المصادر .

وكملاحظة ختامية فى هذا الصدد ، فان التسـعير الرشـيد للموارد الطبيعية سيكون بلا شك عاملا أساسيا فى الاستخدام الرشيد لهذه الموارد، وبالتالى سيكون فى صالح كافة الاجيال المقبلة .

(٢)

والنقطة الاساسية الثانية فى العلاقات العربية الامريكية تتمثل فـى مكانة الاموال والاستثمارات العربية وأثرها على استقرار النظام النقـدى الـدولى .

فى البدايـة كان التخوف من الاموال العربية ذا مصدرين :

١ ـ ان تدفق الاموال الى العرب سيؤدى الى ظهور عجز كبير ومتواصـل فى موازين مدفوعات البلدان المستوردة ـ ومنها الدول الصناعية .

٢ ـ ان العرب سيستخدمون أموالهم لتحقيق اغراض سياسية مم ينتـج عنه حالات من عدم الاستقرار وربما انهيار النظام النقدى الدولى .

وسوف لا اطيل عليكم فى سرد ما حصل فعلا وكيف ان العرب اثبتوا فعلا قدرة على ادارة اموالهم بمسئولية ، وكيف انهم شاركوا فعليا وايجابيا فى دعم استقرار النظام الدولى ، واستمرار العلاقات التعاونية بين بلدان العالم المختلفة . وانما يمكن الاكتفاء بالقول بأن مصدرى التخوف من الاموال العربية المشار اليها لم يجدا ترجمة فى الواقع لاسباب اهمها الاتى :

(١) الزيادة الهائلة فى واردات البلدان المصدرة للنفط ، والتى وصلت خلال السنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨م الى الرقم المذهل ٣٥٩ بليون دولار، معظمها واردات من الدول الصناعية الغربية والولايات المتحدة واليابان ، هذه الواردات بالطبع تمثل اضافات الى الجانب الايجابى من موازين مدفوعات هذه البلدان .

(٢) الزيادة الهائلة فى المساعدات الاقتصادية التى تقدمت بها البلدان النفطية الى البلدان النامية . منظمة الاوبك قدمت فى الفترة ١٩٧٤ـ ١٩٧٦م مبلغ ٢٨ بليون دولار . الدول العربية المصدرة للنفط قدمت خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦م مبلغ ٢٣ بليون دولار ـ ليبيا وحدها قدمت خلال نفس الفترة ٣ر١ بليون . الدول العربية مجتمعة قدمت نحو ٤٪ من مجموع دخلها القومى مقابل ثلث واحد فى المائة للدول الصناعية بما فيها الولايات المتحدة .

(٣) والعامل الثالث الذى يجب ذكره هو ما يتعلق بضخامة وتوزيع الاستثمارات العربية فى الولايات المتحدة وغرب أوربا. فالاستثمارات العربية فى الولايات المتحدة تقدر اليوم بمقدار ٤٢ بليون دولار . والاقراض العربى المباشر للدول الصناعية ـ بما فيها الولايات المتحدة ـ وصل الى ١٢ بليون دولار ، أما الودائع العربية المقومة بالدولار فى اوربا فتقدر بنحو ٤٥ بليون دولار . هذه الاستثمارات والقروض

تمثل تدفقا الى الولايات المتحدة وبالتالى فهى اضافات الى الجانب الايجابى من ميزان المدفوعات الامريكى ، مما يدعم الدولار ويساعد فى خلق فرص العمل فى داخل الولايات المتحدة .

اذا ما هى مصادر التخوف من الاموال العربية التى تقلق بعض الاوساط فى الولايات المتحدة ؟

من الناحية الرسمية ، أعتقد ان الولايات المتحدة ترحب بالاستثمارات العربية لسببين :

١ ــ ان تدفق رأس المال يعتبر فى صالح ميزان المدفوعات .

٢ ــ كلما زادت الاستثمارات العربية فى الولايات المتحدة ، كلما نقصت قدرة العرب على الضغط السياسى والاقتصادى على الولايات المتحدة.

النقطة رقم (٢) قد تكون مفاجأة لبعض منكم ، لان العكس هو ما يفترضه البعض . لقد سمعت مضمون النقطة (٢) لاول مرة من جيمس ايكن عندما كان مسئولا فى وزارة الخارجية الامريكية ــ وهو الرجل الذى صار فيما بعد سفيرا للولايات المتحدة فى السعودية ــ لقد شرح السفير ايكن الفكرة كالاتى :

كلما زادت استثمارات العرب فى الولايات المتحدة ، كلما زادت حساسيتهم لامكانية مصادرة هذه الاموال ، وفى نفس الوقت زيادة هذه الاستثمارات تؤدى الى مشاركة العرب للحكومة الامريكية فى الحرص على سلامة واستقرار الاقتصاد الامريكى ، لان سلامة الاستثمارات تتوقف على سلامة الاقتصاد الامريكى ككل بما فى ذلك قيمة الدولار .

وبالرغم من تاريخ الولايات المتحدة الحافل فى مجال الاستثمار عبر البحار وغزو الاسواق الاجنبية وبالرغم من ان الاستثمارات الامريكية فى

الخارج لا زالت حتى اليوم تفوق مرات كثيرة الاستثمارات الاجنبية فى الولايات المتحدة ، فان الكثير من الامريكيين بدأ فى الاونة الاخيرة يثير بعض الاسئلة المتعلقة بحماية الصناعات الامريكية من هجمة الاستثمارات الاجنبية ولا سيما العربية منها ـ بل ان هذا الموضوع كان موضوعا اساسيا تناوله تقرير خاص عنوانه « كيف ندفع ثمن البترول » أعدته نخبة من خبراء الاقتصاد والقانون لحساب صندوق القرن العشرين الامريكى والذى صدر فى اعقاب زيادة اسعار النفط .

يقول التقرير ما مؤداه ان القوانين القائمة تحمى بما فيه الكفاية الصناعات الحساسة مثل الاعلام والمنافع العامة وتلك الصناعات المرتبطة بالدفاع ، ولكن التقرير يضيف بأنه لا مانع من استمرارية مراقبة الموقف والترصد الشعبى ضد أى محاولة لتوغل سافر يمكن ان تقوم به المصالح العربية . وحتى يومنا هذا نجد انه حتى الصفقات الصغيرة الخاصة مثل ان يقوم عربى بشراء منزل فى مدينة أو ضاحية امريكية لا زال يشكل خبرا مهما تتناوله الصحافة والاذاعة بالخبر والتعليق السافر والمستتر .

بقليل من التفكير نجد ان مثل هذه المواقف محيرة بعض الشىء .

فمن ناحية هناك ضغط على البلدان العربية لتصدير كميات من النفط تفوق طاقاتها الاستيعابية ومن ناحية اخرى تعرقل أمامهم وسائل الاستثمار . لا يمكن حل هذه الوضعية الا اذا رضى العرب بتخفيض اسعار النفط تخفيضا كبيرا ، ولكن العرب لن يرضوا أبدا بذلك لاسباب اقتصادية بحتة سبق ذكر البعض منها .

ما هو البديل ؟ هناك فى الواقع بديلان :

(١) ان تبقى اسعار النفط ثابتة اسميا ويستمر التصدير على ما هو

عليـــه فى حين يستمر التضخم فى الدول الصناعية وبالتالى تنجح فى خفض السعر الحقيقى للنفط بطريقة غير مباشـــرة .

(٢) أو ان تسعى البلدان العربية لتنمية طاقاتها الاستيعابية ربما عـــن طريق اتباع اسلوب التنمية الاقليمية اى التنمية المتكاملة لاقاليـــم عربية مختلفة . هذا طريق صحيح ولكنه طريق يستغرق الوقت فى حين ان التضخم ونضوب الموارد لا يسمح باستمرارية فرضية ثبات أو زيـــادة التصديـــر .

(٣)

فى الوقت الذى بدت فيه هناك أموال طائلة قد تغيرت ملكيتها خـــلال السنوات الخمس الاخيرة فان الحقيقة التى لا تسرنا اطلاقا هى ان السيطرة على هذه الاموال لم تنتقل مع الملكية وانما بقت على ما هى عليـــه . بل ان الاموال العربية صارت بالتدريج رهينة فى أيدى الحكومات الاجنبية هـــل تتصورون مثلا ان بلادا كبريطانيا يمكن ان تسمح لبلد عربى مهم بأن تنقل كامل ودائعها واموالها فى بريطانيا الى بلد أو بلدان اخرى ــ دفعة واحدة وفى وقت قصير حتى اذا اقتضت المصلحة الاقتصادية للبلد العربى المهم ذلك ؟ ان ذلك سيؤثر فى عملة بريطانيا وسيؤثر فى سوقها المالية ؟ وهو امر لـــن تسمح به الحكومـــة البريطانيـــة .

وبالقياس فان الاموال العربية المستقرة فى الخارج هى امنة ما دامت تلتزم بمصالح الدولة المضيفة ولكنها لن تكون امنة اذا رجحت المصلحـــة القومية على تلك المصلحة . وفى عالم الاستثمار كثيرا ما تتعارض المصلحتين. ولعلى فى خسارة العرب لمئات الملايين من الدولارات نتيجـــة تخفيض بعض العملات الغربية ــ بما فيها الدولار ــ واستمرارية التضخم لدليل على ان العرب لم يمارسوا بعد الخيارات والبدائل المتاحة لهم والتى تتعارض مـــع

مصالح الدول الصناعية ربما لاعتبارات تخرج عن نطاق بحثنا هـذا .

وبالرغم من امكانية اختلاف الرؤيا والتقدير فيما يشـكل المصالـح القومية ، يمكن القول بأن التعاون الاقتصادى بين العرب والولايات المتحدة مجاله واسع وامكانيته كبيرة ، واعتقد بأن مصلحة الطرفين تجعل توكيد هذا التعاون وتطويره امرا فى غاية الاهمية ليس فقـط للشـعبين العربى والامريكى وانما ايضا لمصلحة العالم الثالث واستقرار وفاعلية النظم الدولية. فمن مجالات التعاون ضمان تدفق الموارد والتكنولوجيا، ومسـاهمة الولايات المتحدة فى دعم التنمية العربية ، وتعاون الطرفين فى المسـاعدة على حـل مشاكل العالم الثالث الاقتصادية ، وتعاونهما ايضا فى دعم ودفع المؤسسات الدولية لتوفير العلاقات العادلة ، والقيام بدور أكثر فعالية فى وضع دعائم النظام الاقتصـادى الجديـد .